مجلة عصور الجديدة– فصلية صنف ج– المجلد 10 – العدد 2 (جوان) 1441هـ/2020م
ردمد ISSN 2170-1636 EISSN 2600–6324 الإيداع القانوني: Depot Légal 1156 -2014

إستراتيجية الثورة الجزائرية في مواجهة وتحييد الإدارة الاستعمارية الفرنسية (1954- 1962)

The strategy of the Algerian revolution in confronting and neutralizing the French colonial administration (1954-1962)

اسم ولقب المؤلف المرسل: سليم سايح- Sayah Salim صص313- 335
الدرجة والعنوان المهني: أستاذ محاضر ب في التاريخ الحديث والمعاصر- قسم التاريخ- جامعة قسنطينة2- عبد الحميد مهري.
البريد الإلكتروني: salim.sayah@yahoo.com

تاريخ استقبال المقال: 2019/10/09 تاريخ المراجعة: 2020/01/20 تاريخ القبول: 2020/01/31

الملخص: تعرف الثورات التحريرية على أنها حروب شعبية في أشكالها ومضامينها، تلعب فيها الجماهير الشعبية الدور الفاصل والحاسم في تحديد نتائجها، ومن ثمة فلا غرابة أن تظل هذه الجماهير في البلاد المستعمرة تشكل جوهر الصراع بين الإدارة الاستعمارية وبين الثوار الوطنيين. لهذا سعت هذه الدراسة التي تندرج ضمن المقاربات التي تبنتها الثورة التحريرية في إدارة معركتها التحريرية مع الإدارة الاستعمارية إلى إبراز أهمية الإستراتيجية التي تبنتها ثورة التحرير الوطني الجزائرية، لفك ارتباط الشعب الجزائري بالإدارة الاستعمارية الفرنسية، وكيف استطاعت جبهة التحرير الوطني مواجهة هذه المنظومة الإدارية الاستعمارية المعقدة التي ظلت تتحكم ولعقود طويلة من الزمن، في تفاصيل الحياة اليومية للجزائريين بشكل بدا للإدارة الاستعمارية نفسها أنه يصعب معه إنجاح أية محاولة لتفكيك هذا الترابط، وهو الرهان الذي ظلت تراهن عليه الإدارة الاستعمارية لعزل الثورة عن وسطها الطبيعي، ومن ثمة القضاء عليها. بيد أن الثورة، وبفضل تجربة مناضليها (من أيام الحركة الوطنية) في التنظيم والتعبئة، تمكنت من كسب "معركة استمالة الجماهير الشعبية"، وتحرير الشعب الجزائري من مخالب الإدارة الاستعمارية، وانتهت إلى توطين إدارة ثورية بديلة، أصبحت هي من تدير شؤون الجزائريين، وهو ما يكون وراء اقتناع الإدارة الاستعمارية بمسألة عدم جدوى استمرار الحرب.

ردمد ISSN 2170-1636 EISSN 2600–6324 الإيداع القانوني: Depot Légal 1156 -2014

الكلمات المفتاحية: الثورة الجزائرية؛ استمالة الجماهير؛ خنق وعزل الثورة؛ الفصائل الإدارية المتخصصة؛ جبهة التحرير الوطني؛ المنظمة السياسية الإدارية؛ توطين إدارة ثورية؛ تحييد الإدارة الاستعمارية.

Abstract: *The liberal revolutions ar defined as popular wars in their form and depth, therefore, the conflict between the colonial administration and the national revolutionary movements was linked to how controlled the popular masses. Hence, this study which can be included in studies interested in stories of the approaches adopted by the Algerian liberation revolution in the management of the editorial battle, seeks to clarify the importance of the strategy adopted by the revolution to disengage the masses of the popular colonial administration in order to restore the role of these masses in supporting and strengthening the battle of the national liberation front with French colonialism. This was achieved by the national liberation front, which restored its authority over the popular masses, which ended the colonial administration's control over the masses, which also precipited the end of the war.*

Keywords: Algerian revolution; wooing the Algerian people; strangle and isolate the revolution; specialized administrative factions; national liberation front; administrative political organization; revolutionary administration; neutralizing the colonial administration.

مقدمة: شكلت الثورة الجزائرية بحق أحد أهم الثورات التحريرية في التاريخ المعاصر، كونها استطاعت أن تبتكر لنفسها طرقا أصيلة أبانت من خلالها على مقدرة كبيرة في التنظيم، وفي إدارة المعركة التحريرية ضد الاستعمار الفرنسي، مكنتها من الوصول إلى شل وتحييد المنظومة الإدارية الاستعمارية بشكل شبه كامل، على الرغم مما كانت تحوزه هذه الأخيرة من تراكم للخبرات العسكرية واللوجستية، وحتى الدبلوماسية؛ فكيف أمكن إذن لهذه الثورة التي لم تكن تملك من الإمكانات إلا إرادة مفجريها على تحقيق الحرية والاستقلال، وأن تواجه الترسانة الاستعمارية الفرنسية التي كانت تصنف حينها كرابع قوة عسكرية، وأن تشل منظومتها الإدارية إلى الحد الذي أصبحت فيه الثورة هي من تملك زمام المبادرة، بعد أن تمكنت من خلق وتوطين نظام سياسي وإداري ثوري بديل للإدارة الاستعمارية.

إن رصد وتفسير جملة الطرق والأساليب التي انتهجتها جبهة التحرير الوطني والثورة عموما في مواجهة المنظومة الإدارية الاستعمارية المعقدة التي ظلت تعززها وباستمرار الآلة العسكرية، كفيل بأن يتيح للقارئ تفهم طبيعة الصراع العنيف الذي

ردمد ISSN 2170-1636 EISSN 2600–6324 الإيداع القانوني: Depot Légal 1156 -2014

احتدم بين الثورة التحريرية والإدارة الاستعمارية الفرنسية حول موضوع إدارة الجماهير الشعبية، وكيف استطاعت جبهة التحرير الوطني خلخلة المنظومة الإدارية الاستعمارية المعقدة، وتحرير الشعب الجزائري من سطوتها، واستعادة دور هذه الجماهير في إسناد الثورة، وتقديم كل أشكال الدعم المادية والبشرية، مما سمح لها في الأخير بإدارة المعركة التحريرية على النحو الذي عجل باستعادة السيادة الوطنية في الـ 05 جويلية 1962.

وقد جاءت هذه الدراسة وفق خطة بحثية تقوم على المحاور التالية: إصرار الثورة على فك ارتباط الجماهير الشعبية بالإدارة الاستعمارية- الفصائل الإدارية المتخصصة لمواجهة تمدد الثورة- احتدام الصراع بعد مؤتمر الصومام- الثورة تفرض سلطتها على الأرض.

يلخص الكسندر دومارونش (Alexandre De Marenches) الفرق بين الحروب الكلاسيكية والحروب الثورية بالقول: "في الأولى نغزو الأرض، ويجب على سكانها أن يتبعونا، أما في الثانية فإننا نراقب العقول والأرواح، وفي هذه الحالة الأرض هي التي تتبع"[1].

انطلاقا من هذه المقاربة، شكلت معركة استمالة واحتواء الشعب لجزائري، وتكبيله بواسطة منظومة إدارية استعمارية قوية، تمكنها من إدامة الاحتلال دون أية مقاومة، أهم معارك الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر منذ الاحتلال سنة 1830 وإلى غاية الاستقلال في سنة 1962، فحتى وإن استمر رهانها على القوة العسكرية حتى أواخر القرن التاسع عشر؛ فإن ذلك لم يكن في حقيقة الأمر سوى بقصد كسر شوكة المقاومات الشعبية المسلحة التي أظهرها الشعب الجزائري إلى هذا التاريخ، إذ سرعان ما كانت الإدارة الاستعمارية تعود للرهان على سياسة الاحتواء والإخضاع لتحقيق "الهدوء في المستعمرة"، من خلال منظومة "الإدارة الأهلية" التي بدأت بالمكاتب العربية[2] (Bureaux Arabes) التي ظهر ت في سنة 1834، ثم تطورت لاحقا لتظهر سنة 1955 في صورة "الفصائل الإدارية المتخصصة" (SAS)[3] بالأرياف والقرى، وتم تعزيزها بـ"الفصائل الإدارية الحضرية" (SAU)[4] بالمدن في سنة 1957م[5]، وقد شكلت هذه النظم الإدارية الاستعمارية على اختلاف مراحل ظهورها مؤسسات قائمة بذاتها، سخرت لها كل الإمكانات المادية

ردمد ISSN 2170-1636 EISSN 2600–6324 الإيداع القانوني: Depot Légal 1156 -2014

والبشرية بقصد خلخلة البنية المجتمعية للشعب الجزائري، التي استعصى على الإدارة الاستعمارية تفكيكها[6].

لم يكن من الصعب على قادة الثورة الأوائل استيعاب الأساليب الاستعمارية وأهدافها الرامية إلى تكبيل الشعب الجزائري، بجعله أسير منظومة إدارية استعمارية قمعية، بعد أن أنهكته وجردته من أسباب الحياة؛ فكانت المعركة الثانية للقيادة الثورية (بعد تفجير للثورة) هي تحرير الجماهير الشعبية من مخالب الإدارة الاستعمارية، وإعادة إدماجها بسرعة في هيكل تنظيمي بديل يجعل من هذه الجماهير أساس الثورة لتحقيق الاستقلال، هكذا إذن كانت معركة استقطاب الجماهير الشعبية، جوهر المعارك بين الإدارة الاستعمارية الفرنسية والثورة الجزائرية.

1- إصرار الثورة على فك ارتباط الجماهير الشعبية بالإدارة الاستعمارية: كانت جبهة التحرير الوطني في بداية الثورة أمام سؤال كبير، وهو كيف السبيل إلى تحرير الجماهير الشعبية، وتحييد الجهاز الإداري الاستعماري الذي ظل يحبس أنفاس الجزائريين طيلة قرن وربع القرن من الزمن، وإعادة هذه الجماهير إلى دورها الطبيعي وهو مؤازرة الثورة؟ لكن قبل هذا كان على قيادة الثورة أن تسارع إلى حل معضلة جهل الجماهير الشعبية بطبيعة هذه الثورة، وأن تجيب على الكثير من الأسئلة التي كانت تشغل بال الجماهير الشعبية في هذه المرحلة حول من يكون مفجرو هذه الثورة؟ ومن هي الجهة التي تديرها؟ أهي في الداخل أم في الخارج؟ وما هي إمكانات هذه الثورة؟ وهل بمقدورها الوقوف في وجه الترسانة الاستعمارية الفرنسية؟

مثل هذه الهواجس لم تكن بغائبة عن أذهان قادة الثورة الأوائل الذين عكفوا على تفجير الثورة، وكانوا على وعي بهذه التحديات، من ذلك أن كريم بلقاسم كان قد أكد عشية تفجير الثورة على أهمية دور الدعاية في مواجهة حالة عدم التوازن في الإمكانات بين الثورة التي سوف يعلن عنها وبين الاحتلال الفرنسي، وعبّر كريم بلقاسم عن ذلك بالقول: "إمكانياتنا ليست قوية، يجب تعويض هذا النقص في الإمكانيات بالأهداف المهمة (...)، العمل النفسي يوم التمرد سيكون هو الأكثر أهمية"[8].

لكن هذه الإرادة كانت تواجهها عقبة كبيرة؛ فعشية اندلاع ثورة الفاتح نوفمبر 1954، كان النظام الإداري الاستعماري في الجزائر قد استحكم، وأصبح نظام حكم

ردمد ISSN 2170-1636 EISSN 2600–6324 الإيداع القانوني: Depot Légal 1156 -2014

استبدادي في أيدي المعمرين الأوروبيين، اشتدت فيه سطوتهم على السكان الجزائريين بواسطة شيوخ البلديات والمجالس التي يختارون أعضاءها، والجمعيات التي يسخرونها لمصالحهم الخاصة، على حساب الجزائريين الذين أمعنوا في إفقارهم وإذلالهم؛ فشيخ البلدية الذي ينتخبه المعمرون الأوروبيون هو من يضع القوانين، ويحدد الضرائب، ويشرف على البوليس والجندرمة ومصالح الغابات والتجارة والفلاحة وأجور العمال، أما الجزائريون فكانوا فريسة لحكم المعمرين وأعوانهم من قياد وحراس جماعات "الأحواز" (أي المناطق البعيدة عن مقرات البلديات التي يديرها القياد تحت سلطة رؤساء البلديات) في البوادي، الذين أمعنوا في تعميم الاضطهاد في حق أبناء جلدتهم إرضاء لموكليهم المعمرين. كانت إذن أولى أولويات الثورة في البداية تحطيم هذا النظام، والقضاء على أعوانه وتدمير مراكزهم[9].

كان بيان الفاتح نوفمبر 1954م، وهو أول بيان للثورة، قد ألح على أهمية تفكيك الإدارة الاستعمارية، عندما أكد على ضرورة "تصفية النظام الاستعماري، وإعادة بعث الدولة الجزائرية التي كانت موجودة قبل سنة 1830م[10]، وهذا لن يتأتى إلا بتوحيد صفوف الجماهير الشعبية، وتعبئة كل الطاقات الحيّة فيها داخل جبهة التحرير الوطني لخوض الكفاح المسلح؛ الذي لا بديل عنه لاسترجاع السيادة الوطنية، وتحقيق الاستقلال الوطني[11].

ولما كانت الثورة في البداية (قبل مؤتمر الصومام) تفتقر لجهاز تنظيمي موحد يقود معركة التحرير الوطني؛ فقد تركت المبادرة لقادة المناطق والنواحي[12] لتقدير ما يمكن القيام به تبعا للظروف المحيطة بهم، وقد تركز الجهد في هذه الفترة على العمل الدعائي في الأرياف، وإجبار المعمرين على إخلاء مزارعهم واللجوء إلى عواصم المدن، أما الخونة والجواسيس من الجزائريين فمن لم يتعظ "ويتوب فكان يلاقى حكم النظام"[13]، ويتم إعدامه[14]، أما السكان فقد طالبتهم الثورة بعدم التعامل مع العدو، وتسوية قضاياهم داخل قراهم ومداشرهم، كما اعتمدت جبهة التحرير أيضا وكإجراء ردعي على معاقبة كل من يثبت تعاونه مع المستعمر؛ فكانت تجوب مختلف المناطق، مجموعات صغيرة (تتكون في الغالب من 2 إلى 3 أشخاص) لشرح "النظام"، وتصفية الريف من العناصر

المشبوهة[15]، كما تحولت حملات التشهير التي قادتها الصحافة الكولونيالية ضد الثورة إلى عمل دعائي ترويجي لنشاط جيش التحرير الوطني والثورة عموما[16].

وقد عززت الطبيعة العدائية للجزائريين عموما والأوراس خصوصا الجهد الدعائي الذي قامت به خلايا الثورة في هذه المناطق، مما كان له الأثر الواضح على النتائج الكبيرة التي تم تحقيقها في وقت مبكر من عمر الثورة، وقد أشار التقرير الذي أعده المكتب الثاني لهيئة أركان الجيوش (الفرنسية) للناحية العسكرية العاشرة (الجزائر) الذي حمل عنوان "ملخص معلومات لشهر نوفمبر 1954" إلى أن "الحركة الإرهابية المعممة أدت إلى انضمام عدد كبير من دواوير الأوراس إلى هذه الحركة بداية من تاريخ الـ11 نوفمبر 1954، وقد بدا ذلك من خلال الدعم والتمويل والمراقبة والتعاطف الذي أبداه سكان المنطقة تجاهها"، ورغم هذا الاعتراف، إلا أن التقرير كان يرى- أو هكذا كان يمني أصحابه أنفسهم- أن هذا التعاطف ظرفي، وسوف يتراجع بمجرد بروز بوادر انشقاق داخل هذه الحركة[17].

ورغم العمليات العسكرية البرية والجوية الواسعة التي شنتها القوات الاستعمارية الفرنسية في مناطق الشرق الجزائري وفي الأوراس تحديدا بداية من الـ12 نوفمبر 1954 في محاولة للقضاء على الثورة في مهدها، والتي أرفقتها بإلقاء[18] حوالي 5000 منشور على دواوير وسط الأوراس (واد لبيض وبخاصة واد عبدي)، مكتوبة بالعربية والفرنسية والأمازيغية، تطلب من السكان التزام الهدوء و"التخلي عن العصاة"[19]، واللجوء إلى قرى أخرى آمنة، لكن هذه الإجراءات لم تحقق نتائج كبيرة باعتراف التقرير نفسه، والذي أكد أنه لم يلتحق بمناطق الأمان هذه من دوار إشمول مثلا سوى 280 عائلة من مجموع 1000 عائلة، وأن أغلب الملتحقين بها كانوا من الشيوخ والأطفال[20].

إن نتائج بهذا المستوي وفي أيام قليلة من اندلاع الثورة لهو دليل على أن قيادة الثورة قد استوعبت الأهداف القصوى التي هدف إلى تحقيقها بيان أول نوفمبر 1954، والتي تصبو إلى إحداث قطيعة نهائية بين الشعب الجزائري والإدارة الاستعمارية، هذه القطيعة التي تمثل السبيل الأمثل لاستعادة السيادة الوطنية، وتحقيق الاستقلال الوطني، لأنه بدون هذه القطيعة لن تستطيع الثورة استعادة الجماهير (التي تمثل الأساس في إحداث الانقلاب الشامل على المستعمر)، من قبضة الإدارة الاستعمارية، وقد

ردمد ISSN 2170-1636 EISSN 2600–6324 الإيداع القانوني: Depot Légal 1156 -2014

أوضح بيان أول نوفمبر طبيعة الثورة وأهدافها ووسائلها عندما قال: "إن جبهة التحرير الوطني هي المنظمة الوحيدة للشعب الجزائري في حرب الاستقلال، وفي نفس الوقت الذي تقوم فيه بالكفاح التحريري، فإن جبهة التحرير الوطني تقود ثورة هدفها محو النظام الاستعماري، وبعث الدولة الجزائرية ذات السيادة، وبناء جمهورية ديمقراطية، وفي هذا الكفاح تعتبر جبهة التحرير الوطني مرشد الشعب ومحرك الكفاح (...) تقوم (...) بالكفاح المسلح بفضل جيش التحرير الوطني، وهو يستمد قواه من طاقة الشعب"[21].

أ- الخلايا الثورية لتأطير الجماهير الشعبية: وقد وفرت تجربة حزب الشعب الجزائري- حركة الانتصار للحريات الديمقراطية (بين 1937 و1950) للثورة الكثير من الجهد والوقت في الجانبين التنظيمي والعملي، سواء أثناء التحضير لعمليات أول نوفمبر 1954 أو ما بعدها، بفضل القاعدة النضالية للحزب، سواء منهم المناضلون الذين كانوا ولطبيعة تكوينهم ولتوجهات الحزب، على استعداد للعمل الثوري (نشطاء المنظمة الخاصة)، ولكن لم يتم الاتصال بهم قبل الثورة، أو الذين كانوا قبيل الثورة وبعدها على خط الحياد؛ فأجبرتهم ضغوط وملاحقات الإدارة الاستعمارية على الانخراط في الثورة، ومنهم تشكلت في المدن خلايا لتزويد الثورة بما تحتاجه[22].

اتجهت الثورة في البداية إلى تنظيم الريف للاعتماد عليه كقاعدة لعملياتها العسكرية باعتباره الميدان الطبيعي لحرب العصابات، على الرغم من المشاق التي يخلقها هذا الريف، بسبب التركيبة المجتمعية لعالم الريف، والطبيعة القَبَلية المعقدة التي تتحكم فيه، والتي أقل ما يمكن الإشارة إليه في هذا الصدد مسألة الخصومات بين القبائل[23] (وهي عادة متأصلة في المجتمعات القبلية) سواء بسبب خلافاتها القديمة، أو بسبب التفاخر بالأنساب، غير أن تحمل مشاق الريف كان أقل مغامرة من الاعتماد على المدينة في بداية الثورة، بسبب سيطرة الأجهزة الأمنية للمستعمر وأعوانه من بوليس وعملاء من الموظفين ومن القياد وغيرهم، لذلك كانت أولوية العمل تتطلب تأجيل الارتكاز على المدينة لحين الانتهاء من تنظيم الريف[24].

ردمد ISSN 2170-1636 EISSN 2600–6324 الإيداع القانوني: Depot Légal 1156 -2014

اعتمدت الثورة إذن في الأشهر الأولى على تنظيمات الخلايا في الأرياف والقرى؛ فكانت تقوم بإرسال جندي إلى كل قرية وكل دشرة للاجتماع بسكانها بقصد شرح مبادئ وأهداف الثورة، والاستماع لآرائهم، وكانت هذه الاجتماعات تجرى في ظروف عالية من الحيطة والحذر، وكان ذلك يدوم ليوم أو لثلاثة أيام، وعندما تتضح الرؤية لموفد الثورة يتم اختيار أكثر العناصر إخلاصا واستعدادا للعمل لتشكيل الخلية التي تتولى مهام تنظيم العمل الثوري بالدوار أو المشتة، وبعد أن يؤدي أعضاؤها اليمين والقسم على المصحف الشريف تصبح الخلية هي المسؤول الأول عن جميع القضايا التنظيمية والتنفيذية بالقرية أو المشتة والدشرة، وهي التجربة التي أستلهمتها الثورة من تنظيم حزب الشعب[25] خلال فترة نضال الحركة الوطنية.

وقد حرصت الثورة في البداية على مخاطبة سكان المداشر والأرياف بلغة كان يغلب عليها الطابع الديني، حتى يسهل عليها الوصول إلى قلوب وعقول السكان الذين تهيمن عليهم الثقافة الدينية الإسلامية، من ذلك مثلا أن اللقاءات كانت تبدأ بتحية المجاهد للسكان بـ"السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته"، ويكون جواب السكان: "الله ينصر الدين"، كما كانت الحوارات تفتتح بعبارة "باسم الله والحمد لله، ثم باسم جبهة التحرير وجيش التحرير الوطني" لتأكيد الترابط بين هدف الثورة التحريرية والجهاد في سبيل الله، مما أدى إلى تسارع وتيرة انضمام الجماهير الشعبية والتفافهم حول الثورة، وبخاصة بعد هجمات الـ20 أوت 1955 بالشمال القسنطيني[26].

ب- **تجربة المجالس الشعبية (في المنطقة الثانية) بداية إحلال إدارة بديلة محل الإدارة الاستعمارية**: بعد هجومات 20 أوت 1955، وفي الاجتماع الذي عقده زيغود يوسف في الفاتح نوفمبر 1955 بنواحي سكيكدة لتقييم نتائج الهجومات، ووضع استراتيجية للعمل الثوري للفترة المقبلة، تم تبني تجربة "المجالس الشعبية" التي، وإن لم تكن جديدة وسبق لحزب الشعب تطبيقها في هيكلة قواعده، إلا أنها تعد تجربة جديدة في عمر الثورة حتى هذا التاريخ، وكانت أول عملية لهيكلة الجماهير الشعبية وتعبئتها، وقد استوحى مؤتمر الصومام لاحقا (20 أوت 1956) نظامه الوطني من تجربة منطقة الشمال القسنطيني، وقام بتعميمه على كامل التراب الوطن[27]، وأرى أنه من المهم جدا استعراض تجربة المجالس الشعبية هذه، كونها مكنت الثورة من وضع أرجلها على الأرض في هذه المرحلة

ردمد ISSN 2170-1636 EISSN 2600–6324 الإيداع القانوني: Depot Légal 1156 -2014

الحرجة التي لم تكن الثورة تملك فيها إستراتيجية واضحة لإدارة المعركة مع الاستعمار الفرنسي، وقد ظهرت المجالس الشعبية بالتشكيل التالي:[28]

1- مسؤول المجلس الذي يقوم بـ:

- السهر على تنفيذ تعليمات وتوجيهات القيادة، وتطبيق قرارات المجلس الشعبي الذي يشرف عليه.

- التنسيق بين جميع أعضاء المجلس.

2- مسؤول المالية: ويقوم بـ:

- جرد الاشتراكات والتبرعات التي يستلمها من مسؤولي المشاتي والدواوير والقرى، ويقدم تقارير شهرية بحصيلة عمله.

- تسديد نفقات الهياكل النظامية.

- صرف منح أسر الشهداء وعائلات المجاهدين والمنكوبي، وبعض الأسر المعوزة بواسطة مسؤول المشاتي والقرى.

3- مسؤول الدعاية الذي يقوم بـ:

- جمع وتنظيم مراكز البريد.

- جمع المعلومات وتبليغها للقيادة.

- تنظيم شبكة الاستعلامات داخل القرى والدواوير، ومراقبة تحركات العدو.

- إحصاء عدد الشهداء والمساجين، في سجون العدو، وجرد وتوثيق أعمال القمع التي يقوم بها العدو.

- إحصاء المجندين الجزائريين في صفوف الجيش الفرنسي، وكشف هوياتهم، ورصد "المتجبرين" منهم لتصفيتهم.

4- مسؤول الأمن الذي يقوم بـ:

- الإشراف على جهاز الشرطة، وعلى تحديد المناطق الملائمة لتمركز وحدات جيش التحرير الوطني.

- تنظيم عمليات تنقل السكان، وتحديد المسالك الخاصة بأفراد جيش التحرير وقوافل تموينه.

- تنظيم ومراقبة الحراسة الشعبية، ومساعدة مسؤولي المشاتي في مهامهم.

ردمد ISSN 2170-1636 EISSN 2600–6324 الإيداع القانوني: Depot Légal 1156 -2014

5- مسؤول التموين، ويشرف على:

- جمع وتخزين المؤن، وتموين عمليات توزيعها على مراكز جيش التحرير.
- جرد جميع ممتلكات الثورة.

6- مسؤول الدشرة أو المشتة: وهو الحجر الأساس في عمل المجالس الشعبية، إذ يقوم بـ:

- جمع الاشتراكات والزكاوات والتبرعات من المواطنين.
- تنظيم الحراسة الشعبية.
- تبليغ كل الأخبار والمعلومات لأعضاء المجلس الشعبي.
- مراقبة نشاط الخونة، ومراقبة تحركات العدو.
- استقبال أفراد جيش التحرير، وتأمين الأكل والمأوى لهم.
- توزيع المنح على أسر الشهداء والمجاهدين.
- تسجيل الحالة المدنية (مواليد، زواج، طلاق، وفيات).
- تسوية النزاعات بين المواطنين، عن طريق الصلح والقضاء.

إن النتائج السريعة التي حققتها الثورة في الأشهر الأولى من جهة، وفشل الإجراءات القمعية الاستعمارية (العسكرية والدعائية) في القضاء على الثورة من جهة ثانية، هي التي دفعت الإدارة الاستعمارية في الجزائر إلى إعادة النظر في سياستها الإدارية زعما منها أن السكان قد أرغموا على مساندة الثورة، تحت الإكراه والتهديد، لهذا سارع الحاكم العام روجي ليونار (Roger Léonard) في بداية 1955 (قبل تنحيته) إلى محاولة توطين نظام إداري جديد، يقوم على إنشاء "وحدات إدارية متقدمة" لمراقبة وإدارة الدواوير والمشاتي التي تعرف نشاطا متزايدا لجيش التحرير الوطني، وقد تم تدعيم هذه الوحدات بعدد من موظفي البلديات المختلطة، وضباط الجيش الفرنسي[30]، وهي الإستراتيجية التي سار عليها خليفته جاك سوستيل (Soustelle Jacques) الذي أعاد بعث تجربة المكاتب العربية في شكل جديد.

2- **الفصائل الإدارية المتخصصة** (SAS) **لمواجهة تمدد الثورة**: الحاكم العام جاك سوستيل الذي استقدمه رئيس الوزراء مانديس فرانس (P. Mendès France) على عجل في بداية 1955، كان بغرض إنجاز ما عجز عنه سلفه ليونار. ولأجل ذلك منح مانديس

ردمد ISSN 2170-1636 EISSN 2600–6324 الإيداع القانوني: Depot Légal 1156 -2014

لسوستيل صلاحيات واسعة بهدف القضاء على الثورة: "إن الحكومة (الفرنسية) تضع كامل ثقتها فيك وفي أفكارك وعملك"[31].

أدرك سوستيل سريعا أن جهوده يجب أن تركز على استعادة سلطة إدارته على السكان، ولإنجاح هذه المهمة قام بجولة استطلاعية في كامل مناطق الأوراس (باتنة، بسكرة، خنشلة وتبسة)، ومما استنتجه سوستيل أن عزلة السكان وغياب الإدارة (الاستعمارية) فيها، هي من دفعت السكان إلى ولاء الثورة، وأوعز دعم السكان ومساندتهم للثورة إلى العزلة والحرمان اللذين يعانيهما السكان، وحمّل إدارته المسؤولية، وانتقد عجزها وافتقارها للمعلومات الدقيقة عن السكان[32].

بعد انتهاء القوات الفرنسية من حملة الإبادة التي باشرتها في حق الأهالي العزل، في القرى والأرياف والمداشر، قررت الإدارة الاستعمارية في الـ26 سبتمبر 1955 إنشاء "الفصائل الإدارية المتخصصة" في كافة الأرياف بكامل القطر الجزائري، وأوكلت لها مهمة إدارة وتسيير شؤون الأهالي[33] في محاولة للحيلولة دون توسع الثورة، وانخراط فئات واسعة من الشعب فيها، وهي نفس المهمة التي أنشئت من أجلها المكاتب العربية في أواخر النصف الأول من القرن التاسع عشر، بغرض مواجهة توسع دائرة الانتفاضات الشعبية المسلحة، وقد كلف الجنرال بارلانج (Parlange) (الذي كان رهينة لأسلوب عمل المكاتب العربية) بإدارة الفصائل الإدارية[34].

أول ظهور للفصائل الإدارية المتخصصة في الجزائر كان بالأوراس في أواخر سنة 1955، وترأسها بارلانج الذي عين على رأس القيادة المدنية والعسكرية لمنطقة الأوراس بموجب المرسوم الوزاري المؤرخ في الـ30 أفريل 1955، وباشر بارلانج مهامه رسميا في الـ07 ماي من نفس السنة[35]، لتعمم لاحقا على باقي المناطق، إلى أن وصل تعدادها في سنة 1961 إلى سبعمائة وأربعين (740) فصيلة[36].

كان بارلانج قائد القسم العسكري القسنطيني قد حذّر، في التقرير المؤرخ في الـ05 ماي 1956 الذي قدمه إلى قيادته العسكرية، من خطورة تمدد الثورة على مستقبل الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، بخاصة في الجهة الشرقية، وألح على ضرورة توسيع تجربة الفصائل الإدارية المتخصصة التي سبق إنشاؤها في المغرب، وأثبتت نجاعتها على حد زعمه.[37]

ومما أشار إليه تقرير بارلانج:[38]

- التنظيم الجيد "للعصابات المسلحة".
- تهديم كل ما يرمز للوجود الاستعماري.
- زيادة الضغط الممارس من طرف الثوار على السكان في المجالين النفسي والسياسي.
- خيانة العديد من القياد المنتخبين للإدارة الاستعمارية.
- ارتفاع نسبة الفارين الجزائريين من الجيش الفرنسي، إذ انتقل عددهم مثلا في الأوراس- النماممشة من 17 حالة في شهر ديسمبر 1955 إلى 18 حالة في جانفي 1956 لينتقل إلى 65 حالة فرار في فيفري 1956.

هذه الوضعية قادت الجنرال بارلانج إلى تسريع نشر الفصائل الإدارية المتخصصة لتشمل كافة التراب الجزائري؛ فارتفع عددها من 160 فصيلة في بداية 1956 لينتقل إلى 568 في نوفمبر 1957، و679 في جانفي 1958، ليقفز الرقم إلى 740 في سنة 1961م[39].

3- **احتدام الصراع بعد مؤتمر الصومام**: كان الهدف الرئيس للفصائل الإدارية المتخصصة تحطيم المنظمة السياسية الإدارية لجبهة التحرير الوطني (OPA)[40] التي أوصى مؤتمر الصومام بإنشائها، هذا المؤتمر (الصومام) الذي يعد في حد ذاته انتصارا سياسيا كبيرا للثورة، كونه جرى في داخل الجزائر، مما مثل تحد واضح للإدارة الاستعمارية، وأسقط مزاعمها القائلة بسيطرتها على الأوضاع في الجزائر، وقد استطاع مؤتمر الصومام بعد عشرين شهرا من الكفاح المسلح أن يمنح الثورة الإطار التنظيمي العسكري والسياسي لإدارة المعركة العسكرية مع المستعمر الفرنسي.

وقد تركزت قرارات الصومام السياسية والإدارية على تنظيم وتعبئة الجماهير الشعبية داخل هياكل الثورة العسكرية والسياسية (المدنية) وفق آليتين هما:[41]

أولا- المحافظون السياسيون: الذين يقومون بكل ما يتصل بتنظيم وتثقيف الشعب، وبالدعاية والأخبار والتوجيه، وبإدارة الحرب النفسية مع العدو، ونظرا للدور الكبير الذي كان يقوم به المحافظون السياسيون في تعبئة الجماهير لشعبية، وتفكيك ارتباطهم بالإدارة الاستعمارية؛ فقد تعرضوا أكثر من غيرهم للملاحقة من طرف الأجهزة الأمنية للجيش الفرنسي، وأصدرت قيادته العليا في سنة 1957 تعليمات بإعدام كل من يلقى عليه القبض من أعضاء المنظمة السياسية الإدارية لجبهة التحرير الوطني.

ثانيا- **المجالس الشعبية**: التي يتم تشكيلها (عبر انتخابات حرة) في مختلف المناطق بغرض الإشراف على الجوانب المدنية والاقتصادية، وعلى القضاء والأمن، والتي (أي هذه المجالس) أصبح لزاما على المواطنين اللجوء إليها عند تسوية قضاياهم.

وكما سبقت الإشارة إليه؛ فقد تبنى مؤتمر الصومام نظام المجالس الشعبية الذي اعتمدته المنطقة الثانية بعد هجومات الـ20 أوت 1955، حيث تم تعميم هذه التجربة على القرى والمداشر، وأصبحت كل قرية وكل دشرة تنتخب مجلسها البلدي المكون من خمسة أعضاء، مهمته إدارة الشؤون الخاصة بالسكان الإدارية والاجتماعية والاقتصادية، إذ يشرف المجلس البلدي على سجلات الحالة المدنية (مواليد، وفيات، طلاق، منازعات)، ويحافظ على الأمن العام، وكان يتم تكليف ثلاثة أعضاء يتم اختيارهم من بين الأعضاء الخمسة للمجلس بالتنسيق مع اللجنة المحلية لجبهة التحرير الوطني[42].

كانت المهمة الأساسية للمنظمة السياسية الإدارية لجبهة التحرير الوطني تتبع ومن ثمة إفشال نشاط الفصائل الإدارية من خلال تنظيم وهيكلة الشباب (سواء داخل التنظيم العسكري للثورة، أو داخل أذرعها المدنية، كالمنظمات الجماهيرية والنقابية والفنية)، وتوعية المرأة[43].

ولبلوغ الأهداف المسطرة بشكل سريع، كثفت الثورة من تواجدها في كل القرى والمداشر والدواوير، وفي المدارس والورشات، وفي مراكز الحشد والتجميع التي أصبحت مراكز لدعم الثورة وإسنادها بما تحتاجه، بفضل قوة التنظيم السياسي لجبهة التحرير الوطني داخل هذه المراكز والمحتشدات، وتزايد مراكز الدعاية وطبع النشرات، وكذلك بفضل عمليات التعبئة الواسعة والتجنيد في أوساط الشعب بمختلف فئاته، من رجال ونساء وفلاحين وعمال وتجار وأصحاب مهن حرة، ومن شباب ومثقفين، داخل المنظمات الجماهيرية والنقابية التي أصبحت طاقة فعالة عززت وسائل المعركة التحريرية بعدما كانت عبارة عن طاقة يتملكها الخوف، وتهيمن عليها الإدارة الاستعمارية.

وقد شكلت المنظمات الجماهيرية منابر مهمة للدعاية لصالح الثورة؛ فعلى المستوى الداخلي كانت مهمة هذه الأذرع الدعائية:[49]

- اتصال الثورة بالشعب، وإبلاغه بحقيقة الصراع المسلح الدائر مع العدو.
- تعبئة الجماهير الشعبية لضمان التفافها حول ثورتها بغية تحقيق الاستقلال.

ردمد ISSN 2170-1636 EISSN 2600–6324 الإيداع القانوني: Depot Légal 1156 -2014

- تحصين المواطنين من الدعاية والحرب النفسية التي تشنها الإدارة الاستعمارية ضد الثورة والجماهير الشعبية.
- مواجهة ودحض إعلام العدو ودعايته.

أما على المستوى الخارجي فكان دورها نقل حقيقة الصراع الدائر في الجزائر إلى الرأي العام الدولي، وبجانب الجهد الدعائي الكبير الذي كانت تقوم به، واصلت الثورة سياسة الحزم والردع ضد كل من يخالف أوامرها وتعليماتها، وهو ما توضحه مثلا الأوامر والتعليمات الصارمة التي وجهتها إحدى المذكرات الصادرة عن قيادة أركان الشرق لجيش التحرير الوطني (لم يذكر تاريخها، ويرجح أنها تعود إلى أواخر سنة 1958 وبداية 1959)، والتي جاء فيها:[50]

- يحظر على النساء الحصول على بطاقات تعريف تحمل صورهن.
- الأطفال يجب أن يتوقفوا عن الذهاب للمدارس الفرنسية، إلا في حالات استعمال القوة ضدهم.
- العائلات التي غادرت قراها نحو المدينة يجب عليها إجباريا العودة إلى منازلها.
- يمنع استخراج أذون المرور من مكاتب "لصاص" (SAS) .
- يجب أن يكون التنقل من قرية إلى أخرى أو إلى مدينة برخصة من مسؤول الجبهة أو من مسؤول آخر موجود بالمكان.
- كل من يخالف أوامر الجيش سوف يتعرض لعقوبات قاسية.

وقد لاحظت السلطات الاستعمارية قوة النظام الثوري الذي انتشر بسرعة مدهشة، وحل محل إدارتها بعد أن تسارعت حركة استقالة النواب من المجالس المنتخبة؛ فسارعت إلى محاولة وضع نظام إداري جديد يعيد لها مراقبتها وسلطاتها على السكان؛ فضاعفت من عدد العمالات، من ثلاثة إلى أربعة عشرة عمالة، وتم تقسم الأحواز المختلطة، وتقرر تعيين مجالس جديدة، وأعلن روبير لاكوست عن إجراء انتخابات في المناطق التي تتم "تهدئتها"[51].

لكن لاكوست وبعد مدة وجيزة تأكد من فشل برنامجه؛ فقرر في الـ21 فيفري 1957 تعيين مفوضيات خاصة على رأس البلديات التي تم حلها، وأسند إدارتها لضباط

الفصائل الإدارية الخاصة، الذين أخذوا في جمع السكان في القرى والبوادي تحت التهديد، وأجبروهم على تعيين ممثليهم في هذه المفوضيات، وأمام رفض السكان كان ضباط الفصائل الإدارية كثيرا ما يلجأون إلى تعيين ممثلي السكان بالقوة، لكن وحتى بعد تعيينهم بالقوة، ظل هؤلاء المعينين يرفضون القيام بالمهمة، مما كان يعرض أهاليهم وذويهم للتعذيب والقتل[52].

وفي هذا الشأن، يشير التقرير الذي قدمه رئيس قسم مغنية عن بلديات دائرته موجه إلى عامل تلمسان، في أواخر ماي 1957، إلى أن عدد الكتاب الجدد والقدامى من السكان الأهالي في البلديات بلغ صفرا، وأن مجموع البلديات الجديدة التي لا تزال بدون كتاب بلغ واحدا وعشرين بلدية مما أجبر السلطات الاستعمارية على توظيف الجنود العسكريين في أغلب البلديات التي قاطعها الجزائريون، ولما يئست الإدارة الاستعمارية من السكان، لجأت إلى القمع والاضطهاد لإخضاع الجزائريين، كما حدث في منطقة القبائل التي حوصر أهلها، ومنعوا من مغادرة بيوتهم ، ومن تموين أسرهم لعدة شهور[53].

بعد النجاح الذي عرفته الثورة خاصة في سنة 1957، أصبح دور ضباط الفصائل الإدارية صورة طبق الأصل لدور المحافظين السياسيين لجبهة التحرير الوطني[54]، لهذا تم تعزيز عمل هذه الفصائل الإدارية ببرنامج عسكري، يهيئ لها الظروف المناسبة لأداء مهمتها بنجاح، يقوم على:[55]

1- غلق الحدود الغربية والشرقية (مع المغرب الأقصى وتونس) بواسطة الأسلاك الشائكة والمكهربة (خطي موريس وشال).

2- إبادة الشعب الجزائري بواسطة العمليات العسكرية الكبرى، واحتلال المناطق "المحررة"، وجعلها مناطق إيواء ولجوء[56] إجبارية لسكان القرى والمداشر.

3- ليأتي بعدها دور الفصائل الإدارية المتخصصة لمباشرة عملها، وهو تحطيم المنظمة السياسية والإدارية- كما سبقت الإشارة إليه- واستعادة سلطة الإدارة الاستعمارية فرنسية.

وقد ركز الجنرال صالان (قائد المنظمة العسكرية العاشرة أي الجزائر) على الجانب النفسي لتحقيق ثلاثة أهداف كبرى:[57]

ردمد ISSN 2170-1636 EISSN 2600–6324 الإيداع القانوني: Depot Légal 1156 -2014

أ- تجفيف منابع السلاح والمال القادمين من تونس.
ب- وقف شبكات "الإرهاب" في المدن الكبرى، وبخاصة في الجزائر العاصمة.
ت- محاولة كسب ثقة الأهالي الجزائريين.

وعلى المستوى العام كان مطلوبا من الفصائل الإدارية تحقيق هدفين مستعجلين هما:[58]

- هدم التنظيم السياسي الإداري لجبهة التحرير الوطني
- الإسراع في إعادة سلطة الإدارة الاستعمارية

أما على مستوى الأداء؛ فقد توزعت مهام "لصاص" بين المهام الآتية:

1- المهام الإدارية: وتتوزع بين تمثيل سلطة الإدارة الاستعمارية، والإشراف على الحالة المدنية، وإعادة ربط العلاقات مع السكان.

2- المهام العسكرية، وفيها تتولى:

- تشديد الحصار على الثوار الجزائريين من خلال الاستخبار ورصد المعلومات بواسطة تجنيد المزيد من فرق الحركى وفرق الدعاية النفسية.
- إنشاء المحتشدات ومراكز التجميع، والقيام بأعمال التعذيب والاستنطاق.

ولما كان دورها نفسيا؛ فقد تم الحرص على إنشاء هذه الفصائل وسط التجمعات السكانية، حتى تكون على معرفة دقيقة بأحوال بالسكان (لغتهم، تدينهم، عاداتهم وتقاليدهم...)[59]، وتم في البداية الاستعانة بضباط مصلحة الشؤون الأهلية بالمغرب الأقصى، وتم توزيعهم على أولى مكاتب الفصائل الإدارية المتخصصة ليقوموا في ما بعد بتكوين الهيئة الخاصة بالشؤون الجزائرية في الدوائر والمقاطعات، وهي الهيئة التي ستصبح لاحقا المصلحة المكلفة بمهمة تكوين إطارات الجيش، وتقديم الدعم المادي والبشري لهم للقيام بمهام إدارية متخصصة[60].

ارتكز عمل الفصائل الإدارية المتخصصة على الجانب النفسي الدعائي في أوساط السكان، بهدف إحداث القطيعة مع الثوار، وخلخلة تماسك الثورة من الداخل، لهذا رصدت لهذه الفصائل إمكانات مادية كبيرة، كانت تتطور مع تطور الثورة، وتتنوع مع تغير المعطيات على الميدان[61].

وقد تنوعت وسائل الإغراء المادية من فتح للمدارس القصديرية في الأرياف والقرى وفي التجمعات السكانية لاستقطاب أبناء الأهالي، وتقديم الأدوات المدرسية والألبسة، وحتى تنظيم الرحلات لهم، وإنشاء الفرق الرياضية (خاصة كرة القدم) والفنية، والإغداق على الخونة والأسر الموالية لهم، وصولا إلى بعض الإصلاحات الوهمية، الاقتصادية والاجتماعية[62]، كما تعزز عمل هذه الفصائل الإدارية بمجموعة من أجهزة الإسناد نذكر منها:[63]

1- المكتب الخامس: الذي أنشئ في 1 مارس 1955، ودخل الخدمة في 2 جويلية 1956، كان دوره "ضرب النفوس والقلوب وتحضير اتفاقات المستقبل" ضمن الإطار الفرنسي كما صرح بذلك الوزير المقيم روبير لاكوست أمام الجمعية الوطنية الفرنسية.

2- مجموعات مكبرات الصوت والمناشير: التي ظهرت في جوان 1956، وبلغ عددها ثلاث مجموعات، توزعت على العمالات الثلاث (قسنطينة، الجزائر، هران)، والتي عززت بدورها بإمكانات مادية ضخمة، وقد ارتكز عملها على محاولة استعادة ثقة السكان من خلال التذكير بنية وإرادة الإدارة الاستعمارية الفرنسية في التغيير والإصلاح، بالتركيز على بعض إنجازاتها الميدانية.

3- الفرق الطبية والاجتماعية: التي أنشئت في سنة 1957، والتي كانت تقوم بتقديم الإسعافات الطبية والاجتماعية لأسر الأهالي في الأرياف والقرى، وقد ركزت هذه الفرق عملها على المرأة في محاولة لخلخلة البنية الأسرية للمجتمع الجزائري.

وقد أظهرت هجومات 20 أوت 1955 بالشمال القسنطيني التي جاءت بعد أقل من عشرة أشهر، سلامة تكتيكات الثورة إلى هذا التاريخ، والنضج الكبير الذي بلغته من الناحية التنظيمية على المستويين العملياتي (العسكري) والتعبوي (الجماهيري)، كما كشفت عمليات 20 أوت 1955 "أن الثورة قادرة على تحقيق المهمة التي تكونت من أجلها"[64]، وأنها تجاوزت بالفعل خطر "الانشقاق" الذي كانت الإدارة الاستعمارية تراهن عليه.

وفضلا عن الأعداد الكبيرة من الجماهير الشعبية التي استطاعت قيادة المنطقة الثانية تعبئتها وحشدها في هجومات الشمال القسنطيني من جهة، ومحاولتها فك الحصار المضروب على منطقة الأوراس (وهذا دليل آخر على البعد الوطني للثورة)؛ فإن عمليات

20 أوت 1955 أدت أيضا إلى تكثيف العمليات العسكرية والفدائية بالقطاع الوهراني في الغرب الجزائري، وزادت من عمليات التطوع في صفوف جبهة وجيش التحرير الوطني[65].

1- **الثورة تفرض سلطتها على الأرض**: مع بداية سنة 1957 حققت الثورة التحريرية انتصارات كبيرة على جميع الأصعدة السياسية والعسكرية، بفضل قوة التنظيم والانضباط اللذين أصبحت تتمتع بهما الثورة في هذه المرحلة، وكذا الصرامة التي انتهجتها لوضع حد لتعامل السكان مع الإدارة الاستعمارية؛ ففي هذا الشأن، أصدرت الثورة تعليمات صارمة لعموم الشعب الجزائري بضرورة مقاطعة كل ما يرمز للإدارة الاستعمارية، وكان من نتيجة ذلك أن قام سكان المدن في الشمال القسنطيني والجزائر العاصمة وفي كثير من المدن الأخرى بداية من سنة 1957 بمقاطعة المنتجات الفرنسية كالتبغ والخمور[66].

حقيقة بسط الثورة لسلطتها على السكان أصبح مثار قلق كبير للسلطات الاستعمارية التي لم تستطع إخفاء هذه الحقيقة، وهو ما يستشف من اعترافات الكثير من ضباطها بقوة الثورة الجزائرية في فرض إرادتها على عموم السكان تقريبا، في كافة مناطق التراب الوطني، وقد نشرت جريدة "المقاومة الجزائرية" (في عددها لتاريخ 20 ماي 1957، ص3) جزءا من تحقيق أجراه صحفي فرنسي في الولاية الثالثة، جاء فيه: "أن الثورة الجزائرية أوجدت إدارتها الخاصة، إدارة سرية تأخذ الضرائب، وتقضي بين الناس، وتفصل في المنازعات، وبذلك صارت محكمة تيزي وزو خالية لا يقدم إليها أحد، وصار المحامون بدون قضايا يكتسبون منها، مما اضطرهم إلى طلب إعانة مالية من وزارة المال الفرنسية"، كما نشرت نفس الجريدة تحقيقا لصحفي فرنسي عن الولاية الخامسة جاء فيه: "لقد شاهدت كثيرا من الدلائل التي تبرهن على أن جبهة وجيش التحرير الوطني يسيطران على مناطق واسعة من الأرض الجزائرية، وبالعكس من ذلك؛ فإن الإدارة الفرنسية أصبحت معدومة في الواقع، وهكذا نرى السكان المدنيين يعيشون بصفة سرية في جزائر مستقلة، يديرها جزائريون وفقا لتجاربهم الخاصة (...)، ويحتكمون لدى المحاكم الشعبية في جميع المنازعات"[67].

كما نشرت جريدة المجاهد أيضا حديثا لمجلة "تيموانياج كريتيان" (Témoignage Chrétien) أجرته مع أربعة ضباط فرنسيين، أجاب فيه أحدهم على سؤال المحرر حول

ردمد ISSN 2170-1636 EISSN 2600–6324 الإيداع القانوني: Depot Légal 1156 -2014

ما إذا كان يرى أن كافة "الأمة الإسلامية" بالجزائر تشارك في المقاومة السياسية التي تقوم بها جبهة التحرير الوطني بالقول: "فيما يتعلق بإحساسات الشعب الجزائري، لي أن أصرح أن 95 في المائة من الأمة الجزائرية تقريبا هم الآن ضدنا، سواء بصفة فعلية أو بصفة ضمنية (...)، الناس كلهم منشغلين، هذا بالتمرد، وذلك بمقاومته، (...) يمدون جبهة التحرير بالإعانة، سواء بواسطة الاشتراكات المالية، أو بإمداد جيش التحرير بالإرشادات"، ويواصل الضابط الفرنسي حديثه بالقول: "إنه ذات يوم انضم إلى فرقته أحد "أعوان جبهة التحرير الوطني"؛ فحدثه عن العمليات التي قام بها رفقة رجاله في المنطقة، وحدثه بالقول: "يوم كذا وقد قمتم بعمل كذا، إذ أن الأهالي يمدوننا بالإرشادات"[68].

لقد استطاعت جبهة التحرير الوطني بالفعل تحييد المنظومة الإدارية العسكرية الاستعمارية الفرنسية، وإحلال إدارة ثورية فعلية محلها، تستند إلى سلطة الجماهير الشعبية، وهو ما عبرت عنه الباحثة الأمريكية جوان جليسبي بـ"بدء الدولة داخل الدولة"[69]، في دلالة واضحة على قوة الثورة في فرض إرادتها.

من جهتها، أكدت جبهة التحرير في جريدة المجاهد على هذه الحقيقة بوضوح بالقول: "إن الحركة الجماهيرية- التي هي تعبير صادق على انخراطها الكامل وبالشكل الفعال في الجهد الثوري- تمثل لحظة تاريخية مميزة لا يمكن أن تتكرر، وهي ليست ثمرة آلية مصطنعة يتم تحريكها متى أردنا، بل تتويج لسيرورة متواصلة لا رجعة فيها، ولا يمكن التحكم في تسارعها"، وقد عكست مظاهرات 11 ديسمبر 1960 حقيقة وعي الجماهير الشعبية، وامتثالها لتعليمات القيادة السياسية والعسكرية[70].

هذه الحقيقة هي ما خلصت إليه الدراسة الحديثة التي أجراها مركز العقيدة العسكرية للقوات الفرنسية العاملة (CDEF) التي أشرف عليها أدال لوغان (Adel Le Guen)، والتي أوعزت أسباب انتصار الثورة الجزائرية إلى وضوح أهدافها، وإلى التنظيم والانضباط الكبيرين اللذين فرضتهما على الاستعمار الفرنسي، ولخصت الدراسة إستراتيجية الثورة الجزائرية في خمسة مراحل هي:[71]

- المرحلة الأولى: وهي "مرحلة الدعاية" من خلال التفجيرات والعمليات العسكرية التي لعبت الصحافة دورا في نقلها للرأي العام الدولي.

ردمد ISSN 2170-1636 EISSN 2600–6324 الإيداع القانوني: Depot Légal 1156 -2014

- المرحلة الثانية: ولعبت فيها الثورة الجزائرية على استغلال الهوة بين الشعب و"السلطات القانونية" (أي الإدارة الاستعمارية).

- المرحلة الثالثة: وتم فيها توظيف واستغلال أفراد الشعب لصالح الثورة، من خلال توسيع نشاطاتها ودائرة تواجدها، وانتقلت بذلك من مرحلة التواطؤ السلمي للعب مع الثورة، إلى مرحلة التواطؤ العملي.

- المرحلة الرابعة: وهي المرحلة التي تمكنت فيها جبهة التحرير الوطني من بسط سيطرتها السياسية على الشعب.

- المرحلة الخامسة: وهي المرحلة التي اختتمت فيها "هذه الحركة التخريبية" من تكريس وفرض المنظمة السياسية الإدارية والقوات العسكرية، اللتين هما مرتبطين ببعضهما البعض، واستطاعت أن تفرض رقابتها العسكرية والسياسية والاقتصادية على نطاق واسع جدا.

خاتمة: في الأخير ومما تقدم، يمكننا أن نستنتج أن من أهم أسباب انتصار الثورة الجزائرية أصالة تجربتها الثورية التحريرية، وإيمانها بقدرتها على الانتصار، مستفيدة في ذلك لا محالة من خبرات مناضليها السابقة في التنظيم والتعبئة، ومن تجارب الثورات التحريرية في العالم التي سبقتها؛ فقد كانت القيادات الثورية التي تعاقبت على قيادة الثورة إلى وقت متأخر قيادات فاعلة في المنظمة الخاصة، وهو ما أهلها لأن تكشف ومنذ البداية على نضج ثوري عال، وعلى تمرسها وقدرتها على امتصاص الضغوط الكبيرة التي حاول الاستعمار الفرنسي فرضها على الثورة، بخاصة في البداية، مما مكنها (القيادات) من التحكم في أدوات إدارة المعركة مع الإدارة الاستعمارية، على الرغم مما تحوزه هذه الأخيرة من إمكانات بشرية ومادية، والأكثر من ذلك أن الثورة الجزائرية أصبحت هي من تملك زمام المبادرة، بعد أن تمكنت من تحييد الإدارة الاستعمارية، وإحلال محلها إدارة ثورية وطنية حررت الشعب الجزائري من الهيمنة الاستعمارية التي استمرت لعشرات العقود، وحققت الاستقلال الوطني في نهاية المطاف.

هذا ويظل الموضوع في عمومه موضوعا خصبا مفتوحا للدراسات المتخصصة، لتقديم قراءات جديدة تقوم على إبراز أصالة المنهج الذي تبنته الثورة الجزائرية في إدارتها للمعركة العسكرية مع الاحتلال الفرنسي، كون أن جل الدراسات التي تناولت هذا

ردمد ISSN 2170-1636 EISSN 2600–6324 الإيداع القانوني: Depot Légal 1156 -2014

الموضوع انتهت إلى تقديمه وفق مقاربة الفعل ورد الفعل، في حين أن منهج الثورة كان يستجيب لطبيعتها الشعبية، ولمنطق المغالبة وفق إمكانياتها الذاتية، بعيدا عن منطق ردود الفعل "البافلوفية"- إن جاز القول- مما جعلها (الثورة الجزائرية) تختلف عن غيرها من الثورات التحريرية في العالم، وإن تقاطعت مع كثير منها في الكثير من الخصائص، واستفادت بلا شك من تجاربها.

الهوامش:

1-Centre de Doctrine d'Emploi des Forces(CDEF), in cahier de la Recherche Doctrine, division Recherche, Retour d'Expérience (DREX): l'Emploi des forces terrestres dans les missions de stabilisation en Algérie (Etude mené par Adel Le Guen), PARIS le 20juin 2006,p.13

2 - أنشئ في بداية الأمر، مكتب خاص بالشؤون العربية في عهد الحاكم العسكري أفيزار (Avisard) باقتراح من قائد الأركان تريزل (Trézel). وهو مكتب عسكري إداري، كلف بجمع المعلومات لاستغلالها في العمليات العسكرية، كلف بإدارته، النقيب في "سلك الزواوة" (الزواف) لامورسيير (Lamorcière) الذي كان يجيد اللغة العربية، وعلى دراية بشؤون الأهالي. ومع مجيئ الحاكم العام بيجو (Bugeaud)، صدر مرسوم وزاري يقضي بإنشاء المكاتب العربية. وفي الـ 08 أوت 1845 وبطلب من الماريشال فيون (Vaillant)، أصدر نابليون الثالث (Napoléon III) مرسوما ملكيا بإنشاء المكاتب العربية بصفة رسمية. فاطمة حباش، المكاتب العربية ودورها في المد الاستعماري بالغرب الجزائري 1844- 1870، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ والآثار، جامعة وهران، 2013/ 2014، ص. 51، 54، 61/عميراوي احميدة، قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث، دار الهدى، عين مليلة- الجزائر، 2005، ص.115.

3-Sections Administratives Spécialisées

4-Sections Administratives Urbaines

5-Guy Pervillé, pour une histoire de l'Algérie, la guerre d'Algérie 1954- 1962, centre national du livre, Lavauzelle, France, 2002, p.161

وكذلك فاطمة حباش، المرجع السابق، ص.54 ----5- يقول المؤرخ ريمبرت (Pierre Rimbert):" إن العامل الرئيسي في المقاومة العنيفة الشرسة التي قام بها الشعب الجزائري، هو قوته الجماعية التي لم يستطع الفرنسيون في ذلك العهد، أن يفهموها أو يعزلوها". نقلا عن الفضيل الورتلاني، الجزائر الثائرة، طبعة جديدة، دار الهدى، عين مليلة- الجزائر، 2009، ص.419.

7-يقول المؤرخ الفرنسي جاك فريمو (Jacques Fremaux):" توصف حرب الجزائر بأنها حرب ثورية أو حرب تخريبية، وهي بهذا أقل وصفا على مستوى المعارك وأقرب إلى طبيعتها الإيديولوجية المرتبطة بالإطار العام للحرب الباردة مع الأخذ بعين الاعتبار، أساليب هذه الحرب التي تتميز بقدر من التنظيم السياسي للشعب، أكثر مما تتميز به على مستوى المواجهات أو الإلتحامات العسكرية، ولنا في حرب الهند الصينية مثالا على ذلك.

Jacques Fremaux, conquête de l'Algérie et guerre d'Algérie, in actes des travaux du 3 eme colloque international sur: l'événement dans l'histoire récente de l'Algérie (1954- 1962), tenue a l'université du 20 aout 1955- Skikda, p.24

8-centre de doctrine d'emploi des forces, op.cit. P.14

9- المجاهد، عدد 13(01 ديسمبر 1957)، ص.03 ----10- جوان جيلسبي، ثورة الجزائر، ترجمة عبد الرحمن صدقي أبو طالب، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، 1996، ص137----11- أحسن بومالي، إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954- 1956، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر،ص.49،39،38

12- ANOM, GGA, 3R 434 (note de renseignements (secret): le service de renseignement et de liaison du FLN, daté le 10 Avril 1958.

13- "النظام" مصطلح كان يشار به في البداية إلى الثورة التي كان جزء كبير من الشعب الجزائري، يجهل طبيعتها. وعلى الرغم من أن بيان أول نوفمبر 1954، وضح هويتها وأهدافها، إلا أن الثورة، على المستوى المرئي، ظلت غير معروفة نظرا للسرية الكبيرة التي طبعت

نشاطاتها. فحتى المجاهدون الذين كانوا يحملون أوامر الثورة، كانوا يقولون بأنهم رسل، كلفوا بتبليغه. وقد تعمدت قيادة الثورة هذا المصطلح (النظام) لما فيه من دلالة على الحزم والقصاص من كل من يخالف أوامرها. من شهادات المجاهدين

14- المجاهد، عدد 13(01 ديسمبر 1957)، ص.03----15- الجنيدي وآخرون، حوار حول الثورة، منشورات المركز الوطني للتوثيق، والصحافة والإعلام، طلع بالمؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1996، ج1ص.251/الإعلام ومهامه أثناء الثورة، منشورات المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 1998، ص.56

16- Centre de Doctrine d'Emploi des Forces, op.cit.p.12

17-ليلى تيتة، منطقة الأوراس في تقارير الجنرال بول شاريير(Paul Charrière) من خلال كتاب شارل جوفير (J. Charles Jaufert): la guerre d'Algérie par les documents: les portes de la guerre، في مجلة الإحياء، العددان 17- 18 (2015)، ص.171،170،165----

18- نجاة بية، إستراتيجية الثورة في التصدي للمصالح الإدارية المتخصصة (SAS) 1955- 1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة- الجزائر، 2015/2014، ص.97----19- ومما جاء في المناشير التي ألقيت على سكان هذه المناطق(وهذا في إطار سياسة الحرب النفسية التي باشرتها السلطات الاستعمارية لعزل الثورة عن جماهيرها الشعبي وخنقها في أيامها الأولى)، أنه:" قريبا سيحل السخط على رؤوس المتمردين، وسيحل السلام الفرنسي من جديد". ليلى تيتة، المرجع نفسه، ص.97 ----20- المرجع نفسه، ص.176

21- نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني(1954-1962)، منشورات وزارة الإعلام والثقافة، أوت 1976، ص.55

22- علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، دار القصبة، الجزائر، ص.72

23- المصدر نفسه، ص.75 ----24- المصدر نفسه، ص.75. وكذلك فضيل بومالي، المرجع السابق، ص.121-----25- المصدر نفسه، ص.75. وكذلك فضيل بومالي، المرجع نفسه، ص.122-123 ----26- فضيل بومالي، المرجع السابق، ص.123. وكذلك الجنيدي وآخرون، المرجع السابق، ص.250 ----27- علي كافي، المصدر السابق، ص.94-95----28- المصدر نفسه، ص.995

29- نجاة بية، المرجع السابق، ص.113 ----30- المرجع نفسه، ص113-114----31- المرجع نفسه، ص105----32- المرجع نفسه، ص.108 ----33- عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954-1962، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص.233

34- شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصر، ترجمة عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت،ط1. 1982، ص.163

35- بوبكر حفظ الله، إستراتيجية الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة في الأوراس، من خلال تقرير الجنرال بارلانج، في مجلة الآداب والعلوم الإنسانية (تصدر عن جامعة الحاج لخضر- باتنة)، العدد السابع (ديسمبر 2011)، ص.210- 211

36-Le général à la retraite , Khaled Nezzar: l'armée de libération national et l'armée française, le heurt de deux stratégies , in actes du forum international sur les origines et l'évolution de l'armée de libération national, Alger le 2,3,4 juillet 2005, p.29

37- إستراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، منشورات المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، طبعة خاصة لوزارة المجاهدين، ص297----38- المرجع نفسه، ص295----39- المرجع نفسه، ص.298. وكذلك

Le général à la retraite, Khaled Nezzar, op.cit. p.29

40- organisation politico-administrative

41- زغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956- 1962، دار هومه، الجزائر، 2009، ص.138،131-139. وكذلك مصطفى الأشراف، الجزائر الأمة والمجتمع، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار والتوزيع، الجزائر، ص.379-

---42-المجاهد، عدد 13(01 ديسمبر 1957)، ص 3----43- نجاة بية، المرجع السابق، ص224----44- زغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص.140 -----45- المرجع نفسه، ص.141----46- المرجع نفسه، ص.145

47- الجنيدي وآخرون، المرجع السابق، ص.44 ----48- زغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص.146-149

49- الإعلام ومهامه أثناء الثورة، منشورات المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دار القصبة، الجزائر، 2009، ص.361

50- Mohamed Harbi, Gilbert Meynier, le FLN document et histoire 1954-1962, Casbah Editions, Alger, 2004, p.175

51- المجاهد، عدد 13 (01 ديسمبر 1957)، ص.03 -----52- المصدر نفسه، ص.03

53- المصدر نفسه، ص.03----54- الإعلام ومهامه. المرجع السابق، ص.412

55- الجنيدي وآخرون، حوار حول الثورة، ج2. منشورات المركز الوطني للتوثيق، والصحافة والإعلام، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، ص.44

56- مناطق اللجوء التي ستتحول محتشدات ومراكز للتجميع، قدر عددها في سنة 1961 بـ 2600 محتشد. كما بلغ عدد المهجرين إلى هذه المراكز في سنة 1960 بـ 2.175000 مهجر، أأي ما يعادل ربع تعداد السكان، كانوا يعيشون داخل هذه المحتشدات التي تنعدم فيها أسباب الحياة، إلى الحد الذي جعل السلطات الاستعمارية نفسها، تعترف :" أن الأدوية لم تعد تؤثر على هؤلاء المجمعين، لفرط التلف الذي أصاب قواهم الفيزيولوجية". ويذكر (Farouk Benatia) أن التحقيق الذي قام به السوسيولوجيان أ. صياد وبورديو (Bourdieu)، توصل إلى أن الهدف من هذه المحتشدات ومراكز التجميع، كان ممارسة العمل النفسي والخلخلة الممنهجة لتركيبة السكان، وهي إحدى وسائل تدمير المقاومة. محمد تقية، الثورة الجزائرية المصدر، الرمز، المآل، ترجمة عبد السلام عزيزي (طبعة خاصة لوزارة المجاهدين)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010، ص.382-384. وكذلك فرانز فانون، العام الخامس للثورة الجزائرية، ترجمة ذوقان قرقوط، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2004، ص.18. وأيضا

Farouk Benatia, les actions humanitaires pendant la lutte de libération (1954-1962), Dahlab Editions (éd. spéciale du Ministère des Moudjahidines),p.160

57-Le Général à la retraite Khaled Nezzar, op.cit.p.29

58- نجاة بية، المرجع السابق، ص.134،122 -----59- إستراتيجية العدو الفرنسي. المرجع السابق، ص.312-313

60-نجاة بية، المرجع السابق، ص.120-122 ----61- إستراتيجية العدو الفرنسي. المرجع السابق، ص.314

62- المرجع نفسه، ص.315،307 ----63- المرجع نفسه، ص.314-319 ----64- الجنيدي وآخرون، حوار حول الثورة، ج1. المرجع السابق، ص.260 -----65- علي كافي، المصدر السابق، ص.87. وكذلك الجنيدي وآخرون، حوار حول الثورة، ج1. المرجع السابق، ص.261 ----66- زغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص.101----67- المرجع نفسه، ص.158

68-المجاهد، عدد 59 (11 جانفي 1960)، ص 4 ----69- جوان جيلسبي، المرجع السابق، ص157----70- محمد تقيه، المرجع السابق، ص.515

71- centre de doctrine. Op.cit.p.12